

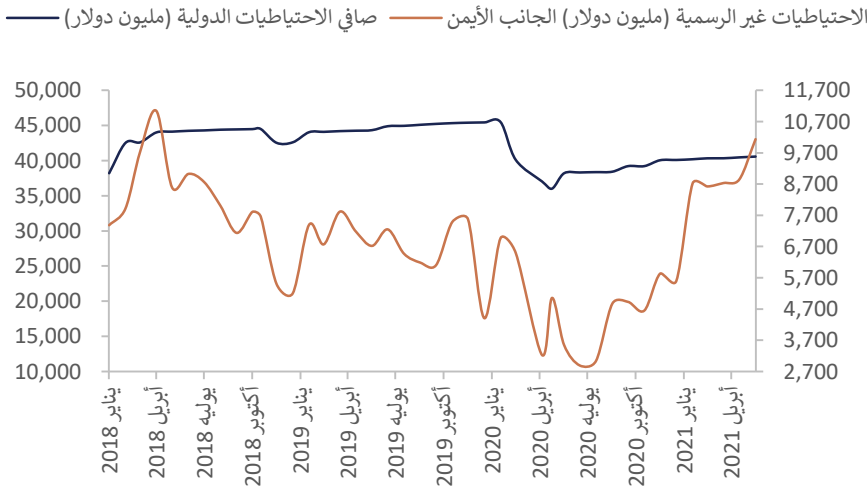
هوامش الأمان الخارجية لا تزال تؤتي ثمارها

ارتفع رصيد الاحتياطيات الكلية بأسرع وتيرة له في ثلاثة أشهر، مدعوماً بتلقي الدفعة الأخيرة من قرض "اتفاق الاستعداد الائتماني" من صندوق النقد الدولي وتدفقات رأس المال في أذون الخزانة. واصل رصيد الاحتياطيات الكلية (الرسمية + غير الرسمية) مساره المتنامي، مسجلاً 50.7 مليار دولار أمريكي بنهاية يونيو 2021 (مقابل 41.8 مليار دولار بنهاية يونيو 2020). ارتفع صافي الاحتياطيات الرسمية بشكل طفيف إلى 40.6 مليار دولار بنهاية يونيو مقابل 40.5 مليار دولار بنهاية مايو (+0.3% على أساس شهري، +6% على أساس سنوي). وفي الوقت نفسه، تسارع نمو الاحتياطيات غير الرسمية في يونيو مما دفعها إلى الوصول إلى 10 مليارات دولار، وهو أعلى مستوى شهدته منذ أبريل 2018. وجاءت هذه الزيادة في الاحتياطيات غير الرسمية في وقت تراكمت فيه الضغوط التضخمية في الأسواق وتداعياتها على الظروف النقدية العالمية التي خيمت على آفاق تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة ودعت للانتباه لرد فعل صانعي السياسة.

على عكس الاحتياطيات الأجنبية، استمرت الأصول الأجنبية في البنوك التجارية في الانخفاض للشهر الثالث على التوالي في مايو. تراجعت الأصول الأجنبية في البنوك التجارية (خط الدفاع الأول للبلاد ضد صدمات تدفقات رأس المال الخارجية) بشكل كبير في مايو بمقدار ملياري دولار بعد انخفاض طفيف بمقدار 353 مليون دولار أمريكي في أبريل. أدى هذا الانخفاض في الأصول إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية من 3.5 مليار دولار إلى 1.8 مليار دولار في مايو. يشير هذا النمط إلى أن البلاد قد تكون واجهت بالفعل بعض التدفقات الرأسمالية الخارجية من أدوات الدين السيادية طويلة الأجل، بالنظر إلى أن الأصول قصيرة الأجل لا تزال تجتذب الاستثمار الأجنبي. وفقاً لمعظم البيانات المتاحة، ظلت حيازات الأجانب من أذون الخزانة على مسار تصاعدي، حيث بلغت 22 مليار دولار (22.5% من إجمالي الرصيد القائم) بحلول نهاية مايو.

إن تدفقات رأس المال الخارجية الناتجة عن الظروف النقدية العالمية والتحول في الموقف النقدي للاحتياطي الفيدرالي ليست الخطر الوحيد على التوازن الخارجي للبلاد. أظهرت أرقام ميزان المدفوعات المنشورة مؤخراً أن عجز الحساب الجاري للدولة قد اتسع بأكثر من الضعف في الربع الثالث من العام المالي 2021 مقارنة بالربع الثالث من العام المالي 2020 والذي كان هذا مدفوعاً بالنمو المتسارع في عجز الميزان التجاري في الوقت الذي لم يسترد فائض قطاع الخدمات عافيته بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدولة بشكل أساسي على تدفقات رأس المال لتمويل عجز الحساب الجاري، مما يجعلها شديدة التأثر بالظروف النقدية العالمية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الخطوات الوقائية للبنك المركزي المصري لإعادة بناء هوامش الأمان الخارجية ستخفف من آثار مثل هذه الصدمات.

شكل 1: تسارع ملحوظ في الاحتياطيات غير الرسمية بنهاية يونيو 2021



المصدر: البنك المركزي المصري، بحوث برايم.

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراخي

العضو المنتدب

ت: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

البحوث

عمرو حسين الألفي، CFA

رئيس قسم البحوث

ت: +202 3300 5724

AElalfy@egy.primegroup.org

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 8130

SRaslan@egy.primegroup.org

نشوى أبو العطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

محمد عشموي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAalaa@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع

المهندسين، الجزيرة، مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

الموقع الإلكتروني

www.primeholdingco.com

الإسكندرية

7 شارع ألبرت الأول

سموحة، الإسكندرية، مصر

ت: +202 3300 8170

ف: +202 3305 4622

مصر الجديدة

7 ميدان الحجاز

مصر الجديدة، القاهرة، مصر

ت: +202 2777 0600

ف: +202 2777 0604

الفروع

إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ويُنشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداة مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تُلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئها باعتبارها بديلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلًا للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتج عن اتباع هذا التقرير أيًا كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتقرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعنى هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حداً أو تضيقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو تربطها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة ©2021 مجموعة برايم، ويحظر نشر أو توزيع هذا التقرير بدون إذن مسبق من المجموعة.